الخالد تلقى اتصالاً من نظيره الفلسطيني للاطمئنان على صحة صاحب السمو

سمو رئيس مجلس الوزراء

تلقى سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء اتصالا هاتفيا أمس من رئيس وزراء دولة فلسطين الشقيقة محمد اشتية اطمأن خلاله على صحة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد متمنيا لسموه موفور الصحة والعافية.

وجرى خلال الاتصال استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها إضافة إلى آخر المستجدات على الساحتين الإقليمية والدولية.

انطلاق أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي برئاسة الكويت

الشيتان: «كورونا» بث الذعر على نطاق عالمي وأدى إلى صدمة غير اعتيادية أنهكت العالم منذ أكثر من ستة أشهر

براك الشيتان

انطلقت أمس أعمال الدورة العادية الـ 106 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى وزراء المال والاقتصاد العرب برئاسة وزير المالية براك الشيتان وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي "عن بعد".

وقالت "المالية" في بيان صحفي إن المجلس استعرض واعتمد توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى كبار المسؤولين الذي عقد يوم أمس الأربعاء كما بحث العديد من موضوعات العمل الاقتصادي والاجتماعي العربي المشترك.

ونقل البيان عن الوزير الشيتان قوله خلال افتتاح الاجتماع إن توقيت أعمال الدورة 106 للمجلس يأتي في ظل ظروف استثنائية صعبة نتيجة لتداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد "كوفيد – 19".

وأضاف الشيتان أن "كورونا" بث الذعر على نطاق عالمي وألقى بظلاله على الوضع الاقتصادي العالمي مؤديا صدمة غير اعتيادية أنهكت العالم منذ أكثر من ستة أشهر فضلا عن تنامي القلق من مخاطر التفشي السريع لهذا الوباء وتزايد أعداد المصابين وحالات الوفاة.

وأعرب عن الأمل في أن ترى مشاريع القرارات المدرجة على جدول أعمال المجلس النور على نحو يحقق تطلعات الشعوب العربية ومن أهمها إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية "31".

ونوه بجهود الأمانة العامة بالتعاون مع الشركاء في مواجهة التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة "كورونا" والعمل على أهمية تحقيق مبادرة الأمن الغذائي العربي في ظل التحديات الماثلة التي تفاقمت بالجائحة.

وذكر البيان أن المجلس بحث في اجتماعه تقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة "105" للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ونشاط القطاع الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة بين الدورتين 105 و106 والإجراءات المتخذة لتنفيذ قرارات المجلس بهذا الشأن.

وأضاف أن اجتماع المجلس بحث أيضا إعداد الملف الاقتصادي والاجتماعي لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة العربية في دورته العادية "31". وأوضح أن المجلس تطرق إلى "كارثة انفجار مرفأ بيروت" وأثرها على اقتصاد لبنان اضافة إلى الموضوعات الاقتصادية الدورية ومن أهمها جهود دولة فلسطين في مواجهة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة "كورونا" والتقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2020 والخطاب العربي الموحد لذات العام.

وشارك في الاجتماع عدد من الوزراء العرب المعنيين بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمين العام لجامعة الدول العربية ومديرو مؤسسات العمل العربي الاقتصادي المشترك والمدير التنفيذي لبرنامج الاغذية العالمي.

بحثا تطورات الأوضاع الإقليمية والدولية

الجارالله تلقى اتصالا من وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمملكة المتحدة

خالد الجارالله

تلقى نائب وزير الخارجية خالد الجارالله أمس الخميس اتصالا هاتفيا من وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المملكة المتحدة جيمس كلفرلي.

وتم خلال الاتصال استعراض عدد من أوجه العلاقات الثنائية وما حققته الاجتماعات التحضيرية للدورة المقبلة من اجتماعات مجموعة التوجيه المشتركة بين دولة الكويت والمملكة المتحدة والتي عقدت مؤخرا عبر تقنية الاتصال المرئي من إنجازات والتطلع لعقد الدورة المقبلة قريبا.

كما تم خلال الاتصال بحث تطورات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية.

خلال توقيع مشروعها بين «أمانة الأعلى للتخطيط» و«القوى العاملة» مع منظمة الهجرة الدولية

العقيل: مبادرة «تمكين» إحدى خطوات تعديل التركيبة السكانية في البلاد

مريم العقيل خلال حضورها توقيع المشروع

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل أن مبادرة «تمكين» إحدى خطوات تعديل التركيبة السكانية في البلاد باعتبارها جزءا هاما ظهرت آثارها خلال جائحة كورونا المستجد «كوفيد – 19».

جاء ذلك في كلمة ألقتها الوزيرة العقيل أمس بمناسبة توقيع مشروع مبادرة «تمكين» بين الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للقوى العاملة مع منظمة الهجرة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للانماء في دولة الكويت.

وقالت العقيل إن المبادرة تسهم في تعزيز ركيزة المكانة العالمية لدولة الكويت ضمن إطار خطتها التنموية الوطنية الكويتية «2035» عبر تعزيز الآليات الوطنية للحوكمة الرشيدة للهجرة والتنقل وتسهيل حركة تنقل العمالة من أجل تجربة مطورة ومحسنة للتوظيف.

وذكرت أن «تلك المرحلة هي الأولى تحت مسمى «تمكين» يقصد بها التوظيف النزيه للعمالة وتمكين الوكالات الوطنية لاستقدام العمالة من تحديث السياسات القائمة على الأدلة وبرمجة الجهود الوطنية الرامية في تحسين الحوكمة المؤسسية للعمالة الوافدة.

وأشارت الى أن التحديثات التي تأتي عبر المبادرة ستعالج نقاط ضعف في النظام الحالي التي ظهرت جليا خلال ازمة «كورونا».

وأكدت أن المبادرة ستساعد في الوفاء بالالتزامات الوطنية والدولية من خلال تعديل المسارات الآمنة للعمال الذين يعملون داخل الكويت وتاتي بالنفع لهم ولاصحاب الاعمال من خلال الامتثال للمعايير التي سيتم اعتمادها.

وأثنت العقيل على جهود الشراكة بين الامانة العامة للتخطيط والتنمية وهيئة القوى العاملة مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للانماء في دولة الكويت.

من جهته قال الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد المهدي في تصريح صحفي على هامش التوقيع إن الحكومة الكويتية قدمت مشروعا متكاملا إلى لجنة الموارد البشرية في مجلس الأمة لرسم خارطة الطريق نحو إصلاح اختلالات سوق العمل والتي ستنعكس آثارها على تعديل التركيبة السكانية في البلاد.

وأضاف مهدي أن مبادرة وثيقة «تمكين» جزء رئيسي خلال البرنامج والمشروع الذي وضعته الحكومة الكويتية ويتكون من عدة مراحل أهمها وجود نظام دولي يطبق الشروط والمعايير الدولية لاعتماد استقدام العمالة الى البلاد بما يسمى «بالنظام الذكي».

وأوضح أن النظام الذكي يعمل على تحسين جودة العمالة الوافدة القادمة للبلاد والتاكد بأن تلك العمالة التي تستقدمها دولة الكويت تنطبق عليها المعايير الدولية.

وأشار مهدي إلى أن الانطلاقة الأولى للمبادرة تكمن عبر التعريف بوكالات الإستقدام وتطبيق المعايير الدولية عليها قبل دخول العمالة الى البلاد بالاضافة الى مساهمتها في تعزيز التوظيف النزيه خلال اسواق العمل.

وبين أن المبادرة سيكون لها أثر كبير على سمعة البلاد باعتبارها إحدى ركائز الخطة الإنمائية والمساهمة في علو شأنها بالمحافل والمكانة الدولية المتميزة فضلا عن تحسين مؤشرات رأس المال البشري الذي يتعلق بسوق العمل.

وأفاد مهدي أن المبادرة جاءت من الأمانة العامة للتخطيط والتنمية والهيئة العامة للقوة العاملة بأهمية وجود المنظمات الدولية المعنية في وضع تلك المعايير منها المنظمة الدولية للهجرة والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

عبر فتح مراكز استقبال أخرى في الشويخ وبرج التحرير ومركز صبحان

«الخارجية»: الإدارة القنصلية وسعت نطاق عملها لإنهاء المعاملات المتراكمة جراء أزمة «كورونا»

وزارة الخارجية

أكدت وزارة الخارجية ممثلة بالإدارة القنصلية أن كادرها العامل يبذل أقصى جهده لإتمام وإنهاء كافة المعاملات القنصلية المتزايدة التي تستقبلها يوميا والتي تراكمت لعدة أشهر نتيجة توقف الخدمات القنصلية جراء تفشي وباء كورونا المستجد "كوفيد19-" الذي أصاب معظم خدمات الدولة بالشلل كما طال كافة دول العالم.

وأوضحت الوزارة في بيان صحفي أمس أن الإدارة القنصلية بادرت بتوسيع نطاق عملها عبر فتح مراكز استقبال أخرى في كل من "الشويخ – برج التحرير – مركز صبحان" وذلك لمواجهة تلك المعضلة وتسهيلا على المواطنين وتلبية مصالحهم بأسرع ما يمكن من أجل استكمال معاملاتهم.

وأضافت أن الإدارة القنصلية قامت كذلك بمد ساعات العمل إلى حدوده القصوى وذلك ضمن الضوابط والاشتراطات التي حددتها السلطات الصحية في البلاد حفاظا على صحة المراجعين والموظفين.

وأهابت بضرورة تعاون الجميع من أجل تقديم أفضل الخدمات وأسرعها مع عزمها وحرصها على مواصلة وضع كافة الإجراءات والتسهيلات في هذا الشأن

المصروفات الفعلية لنفس السنة بلغت 96.1 مليون دينار

«الجمارك»: 363.4 مليون دينار إيرادات 2019 - 2020

الإدارة العامة للجمارك

أعلنت الإدارة العامة للجمارك تحقيقها نحو 363.44 مليون دينار كويتي "نحو 1ر1 مليار دولار أميركي" إيرادات في السنة المالية 2019 – 2020.

وقالت "الجمارك" في بيان صحفي أمس إن المصروفات الفعلية لنفس السنة بلغت 96.1 مليون دينار "نحو 311 مليون دولار" مبينة أن التقديرات المتوقعة كانت تقدر بنحو 379 مليون دينار "نحو 1.1 مليار دولار" بفارق 15.8 مليون دينار "نحو 51 مليون دولار" وبنسبة تحصيل 95.8 في المئة.

وذكرت أن التراجع في الإيرادات لم يكن بالشكل الكبير لكنه أقل من التقديرات المتوقعة بسبب حركة النشاط التجاري التي تأثرت سلبا بالوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد إثر جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد–19" والتي أثرت على حركة الاستيراد.

وأشارت إلى أن جميع موظفي الإدارة كانوا من العاملين في الصفوف الأمامية وسعوا جاهدين لتسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية وحركة التبادل التجاري على مدار الساعة والتعاون مع الجهات المعنية بالدولة وشركاء العمل لتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الوزراء وجميع الجهات المعنية في الدولة.